

## خليل شاهين\*

### هبة الأقصى و"الفرص المهدورة"

**تخشي** الأوساط الفلسطينية الرسمية من أن تكون تقديراتها السابقة بشأن عدم وجود خطة أميركية للحل غير دقيقة، وذلك بعد أن أصبحت ملامح الرؤية الأميركية أكثر وضوحاً خلال الأسابيع الماضية، وخصوصاً لجهة اعتمادها مقاربة الحل الإقليمي أولاً. فقد جاءت جولة وفد مبعوثي الرئيس دونالد ترامب في عدد من دول المنطقة، في آب/أغسطس الماضي، لتظهر أن الحسابات التي بُنيت على إمكان التأثير في أسس هذه الرؤية وأهدافها، منذ دخول ترامب البيت الأبيض قبل أكثر من سبعة أشهر، كانت مضللة، وباتت بحاجة إلى مراجعة.

وهناك دعوات إلى إجراء مثل هذه المراجعة على أساس مغادرة مربع الارتهان بالاحتكار الأميركي المتواصل للعملية السياسية، وشق مسار كفاحي وسياسي جديد يكسر هذا الاحتكار، غير أنها تخضع لعدة اعتبارات، في مقدمها الضغوط الإسرائيلية - الأميركية ذات الارتدادات العربية، لضمان التزام القيادة الفلسطينية بخيار المفاوضات في إطار جهود إدارة ترامب حصرياً، ولو في حدود إعطاء هذه الإدارة ما تحتاج إليه من وقت لبلورة خطتها للعملية السياسية حتى نهاية العام الجاري.

لكن هذا الوقت لإطلاق عملية سياسية شكلية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، يشكّل جسراً للعبور إلى "صفقة القرن" الإقليمية، وهو ما تحتاج إليه حكومة نتنياهو للمضي في تعميق الاحتلال والاستيطان بما يقطع الطريق أمام إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة. وهنا أيضاً، تكمن قوة الموقف الفلسطيني إذا اختار تحويل هذا التهديد إلى فرصة، من خلال إحباط أو تعطيل المسار الإقليمي عبر مقاومة الضغوط لتوفير الغطاء الفلسطيني له. وهو ما يتطلب مراجعة فلسطينية تفضي إلى بلورة استراتيجية سياسية ونضالية تراكم أولاً على عناصر القوة الذاتية، وفي مقدمها تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية وصموده على أرضه ومقاومته للمخططات الإسرائيلية كما عبّرت عنها الإرادة الشعبية في هبة الأقصى في تموز/يوليو الماضي، وتوظف ذلك لإطلاق حالة نهوض وطني تشكل إعادة بناء الوحدة الوطنية على مستوى منظمة التحرير والسلطة.

### هبة الأقصى

لا يمكن النظر إلى هبة الأقصى التي اندلعت في أواسط تموز/يوليو الماضي واستمرت لأسبوعين باعتبارها مجرد ردة فعل شعبية مباشرة على الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على المسجد

\* صحفي فلسطيني.

الأقصى المبارك من خلال نصب الكاميرات والبوابات الإلكترونية على مداخله. فهذه الإجراءات التي حاولت حكومة نتنياهو من خلالها توظيف العملية التي نفذها ثلاثة شبان من مدينة أم الفحم في ١٤ تموز/يوليو الماضي، وانتهت باستشهادهم ومقتل جنديين من قوات الاحتلال، من أجل فرض سيطرتها على المسجد الأقصى والبوابات المؤدية إليه، كانت بمثابة الشرارة التي أشعلت ناراً تحت الرماد.

لقد جاءت هذه الهبة في سياق أشكال جديدة من العمل الكفاحي والسياسي والثقافي تشهدها الحالة الفلسطينية في الأعوام الأخيرة، خارج المنظومة السياسية التقليدية، ومن دون قرار أو توجيه من مكوناتها، سواء على مستوى منظمة التحرير أو السلطة أو الفصائل. فهي تأتي رداً على اتساع وتنوع منظومات السيطرة الاستعمارية الاستيطانية التي تطبقها الحكومة الإسرائيلية، عبر القوة العسكرية والاستيطان والمصادرة والاعتقالات والحوجز والبوابات والكاميرات وأنظمة الرقابة المختلفة، وتوسيع دور "الإدارة المدنية" في محاولة ضبط حياة الفلسطيني على إيقاع تصاريح العمل والمرور والسفر، وتحويل السلطة الفلسطينية إلى مجرد وكيل إداري وأمني واقتصادي لسلطة الاحتلال ذاتها. كما أنها تأتي في سياق ملء الفراغ الناجم عن تفكك الحقل السياسي الوطني، وتراجع دور مكونات الحركة الوطنية، وربما كأحد إرغاصات إعادة بناء هذا الحقل الوطني.

تتطور هذه الأشكال الجديدة من الفعل الشعبي وفق أنماط متعددة: هبات شعبية وموجات انتفاضية متتالية من دون قيادة غالباً، تحوّل العمليات الفردية باستخدام الطعن والدهس والأسلحة النارية البدائية إلى نسق من المقاومة الشعبية الذاتية (كشف جهاز الشاباك عن إحباط ٢٠٠٠ عملية ذاتية "فردية" في سنة ٢٠١٦ فقط - الموقع الإلكتروني لصحيفة "الحدث"، ٢٧/٦/٢٠١٧)؛ حملات مقاطعة ولجان دفاع عن حق العودة؛ مجموعات شبابية متنوعة وحملات تكافل وعمل تطوعي ومبادرات ثقافية ذاتية في ميادين الرواية والشعر والفنون عامة؛ وغير ذلك كثير، فضلاً عن الفاعليات الرامية إلى إنهاء الانقسام الداخلي، ومبادرات الدفاع عن الحريات في مواجهة تفاقم مظاهر الحكم الاستبدادي الفردي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبينما تبدو هذه الأشكال مبعثرة، ومن دون أجسام للتنسيق أو التشبيك بينها، أو برنامج عمل مشترك، أو قيادة، إلا إنها تعبر عن قوى ناشطة جديدة يحتل كل منها حيزاً في فضاء جديد لا يقطع مع قواعد الحقل السياسي الوطني التقليدي ومكوناته، بل يتولد منه في اتجاه إعادة بنائه. أي أنها القوى التي تبسّر بإعادة بلورة تيار وطني واسع يؤمن بإعادة إحياء القضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطني.

في المقابل، تفتقر القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير والسلطة والفصائل إلى القدرة على قيادة أو توجيه هذا السياق الذي يتطور خارج منظومات عملها السياسية والتنظيمية وفكرها السياسي، فتلجأ إلى الالتحاق المتأخر بأشكال الفعل الشعبي، أو ادعاء تبنيها، أو محاولة احتوائها. أمّا السلطانان القائمتان في كل من الضفة والقطاع، فتعتمدان نظريات ضبط المجتمع ومكافحة التمرد بما تنطوي عليه من أساليب احتواء وترغيب وترهيب وقمع إن تتطلب الأمر.

كان الاحتواء والاستثمار السياسي هما الأسلوب الذي استُخدم للتعامل مع هبة الأقصى. ففي بدايتها لم يكن هناك تقدير لدى القيادة الفلسطينية ومختلف الفصائل لمدى قوتها وقدرتها على إجبار حكومة نتنياهو على التراجع عن إجراءاتها، ثم جرى ركوب موجتها، في حين اختبأ الموقف الفلسطيني الرسمي خلف موقف المرجعية الدينية التي تصدرت مشهد المواجهة الشعبية، قبل أن تعقد القيادة الفلسطينية اجتماعها الأول لبحث تطورات الأوضاع في القدس في ٢١ تموز/يوليو، أي في اليوم الثامن لاندلاع الهبة، إذ أعلن الرئيس محمود عباس عدداً من القرارات الراضية للإجراءات الإسرائيلية، والداعمة للحراك الشعبي في مواجهتها، علاوة على تجميد الاتصالات مع دولة الاحتلال، على جميع المستويات، بما في ذلك التنسيق الأمني، إلى حين التزام إسرائيل بإلغاء إجراءاتها (صحيفة "القدس العربي"، ٢٢/٧/٢٠١٧).

## خيارات سياسية مع وقف التنفيذ

أظهرت هبة الأقصى مدى تأثير القوة الكامنة لدى عشرات الآلاف من المقدسيين وفلسطينيي أراضي ٤٨ الذين تحدوا آلة القمع الإسرائيلية بالاحتشاد والصلاة خمس مرات يومياً على البوابات المؤدية إلى المسجد الأقصى، وأجبروا حكومة نتניהو على التراجع، وأعادوا الاعتبار إلى القضية الفلسطينية، وفي القلب منها القدس كمدينة محتلة. كما أعادوا السلطة الفلسطينية إلى صدارة المشهد السياسي بعد تجاهل الحكومة الإسرائيلية للسلطة، وحصر اتصالاتها في البحث في الحلول مع أطراف عربية ودولية، في محاولة لإقضاء الجانب الفلسطيني عن البحث في أي قضية تتعلق بالقدس.

وبدلاً من البناء على الانتصار الذي حققته الهبة لتطوير حالة موحدة من النهوض الوطني تنطلق من الدفاع عن مدينة القدس كقضية إجماع وطني، وتشكيل مرجعية وطنية عليا في المدينة تكون بمثابة قيادة وطنية ودينية ومؤسساتية موحدة في القدس، جرى التركيز على استثمار عودة السلطة إلى صدارة المشهد السياسي، بما في ذلك الاتصالات العربية والدولية المكثفة مع الرئيس عباس، من أجل محاولة تفعيل الجهود الرامية إلى استئناف العملية السياسية، أملاً بالتأثير في الرؤية الأميركية تجاه الالتزام بـ "حل الدولتين" كهدف نهائي للمفاوضات، إلى جانب وقف الاستيطان.

غير أن الجولات المكوكية لمبعوثي الرئيس ترامب طوال الأشهر الماضية، وصولاً إلى الجولة الأخيرة للوفد الأميركي برئاسة كبير مستشاريه وصهره جاريد كوشنر، باتت تشيع مشاعر الخيبة لدى الجانب الفلسطيني. وقد شملت هذه الجولة في الأسبوع الأخير من آب/أغسطس المنصرم سبع محطات، منها خمس دول عربية هي السعودية والإمارات وقطر ومصر والأردن، قبل اللقاءات مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، الأمر الذي اعتُبر رسالة أولية بشأن ملامح الرؤية الأميركية التي تعطي الأولوية للمسار الإقليمي، وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتحسين الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، كأساس يمكن من تهيئة الظروف لإطلاق مفاوضات لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في ظل توافقات عربية - إسرائيلية معلنة تشكل عامل ضغط يدفع الجانب الفلسطيني إلى تقديم تنازلات جديدة تصل إلى مستوى القبول بعدم قيام دولة فلسطينية مستقلة، أو مواجهة خيارات صعبة، أقلها نقل ملف حل القضية الفلسطينية إلى أيد عربية.

وفي الوقت الذي صرح مسؤولون فلسطينيون أن عدم التزام إدارة ترامب بإطلاق عملية سياسية تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة من شأنه أن يدفع الفلسطينيين نحو مقاربة التدويل، بما في ذلك السعي لحل القضية الفلسطينية في إطار دولي يكسر الاحتكار الأميركي، ويستند إلى مرجعيات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والعمل للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، والتقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية بطلب إحالة بشأن ملف الاستيطان، عادت التصريحات الفلسطينية الرسمية إلى خفض سقف التوقعات، ولا سيما فيما يتعلق بالخطوات التي قد يعلنها الرئيس عباس في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع تردد أنباء عن خضوع الجانب الفلسطيني لضغوط من أجل إعطاء الإدارة الأميركية مهلة من الوقت لبلورة رؤيتها إلى العملية السياسية قبل نهاية العام، وانتظار نتائج لقاء محتمل بين الرئيسين عباس وترامب على هامش اجتماعات الجمعية العامة.

وفي جميع الأحوال، تقترب القيادة الفلسطينية من لحظة الحقيقة فيما يتعلق بالجهود الأميركية، فإما أن تختار سيناريو الخروج من هذا المسار، بما ينطوي عليه من استعداد لتحمل تبعات أي مواجهة محتملة مع الإدارة الأميركية، وإما تختار سيناريو تقطيع مزيد من الوقت بالتعامل مع الجهود الأميركية خلال المرحلة المقبلة، والاستماع إلى النصائح العربية بتفادي المواجهة، مع محاولة تحصين الموقف العربي عبر التمسك بحل القضية الفلسطينية كمدخل للحل الإقليمي وفق مبادرة السلام العربية.

ويبدو السيناريو الثاني هو المرجح في المرحلة الراهنة. إذ ذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية أن الوفد الأميركي بدأ متفائلاً عقب جولته الشرق الأوسطية الأخيرة من "إطلاق المفاوضات وتحريك مبادرة ترامب، وخصوصاً أنهم نجحوا في إقناع عباس بالبقاء ضمن إطار عملية المفاوضات، وبذلك منح واشنطن فرصة أخرى لترتيب أوراقها ومواصلة مساعيها لتحريك المفاوضات، والتعهد بعدم القيام بخطوات دبلوماسية فلسطينية أحادية الجانب بالتوجه بدعاوى وشكاوى ضد إسرائيل في المحافل الدولية أو الأمم المتحدة". وأشارت إلى أن أطرافاً عربية أقنعت الرئيس عباس بأن الإدارة الأميركية "جادة في مبادرتها للتوصل إلى تسوية وصفقة إقليمية، وأن على السلطة الفلسطينية منح البيت الأبيض فرصة، خاصة وأن ترامب جديّ ومصمم على تحريك المفاوضات والتوصل إلى صفقة" (موقع "أمد" الإخباري، ٢٠١٧/٩/٦).

### تصدعات داخلية تجهض فرص النهوض

تُعدّ مواصلة سياسة انتظار تغير الظروف الإقليمية والدولية، أو استئناف المفاوضات بشروط أفضل فلسطينياً، بمثابة محاولة لتأجيل سيناريو المواجهة الذي سيتم الوصول إليه بفعل الانحياز الأميركي إلى الموقف الإسرائيلي الرافض لمبدأ قيام دولة فلسطينية، مع تصاعد التنافس بين أقطاب اليمين المتطرف في حكومة نتنياهو على دعم الاستيطان والضم الزاحف للأراضي الفلسطينية وهدم المنازل وسحب مزيد من صلاحيات السلطة، كما حدث بمنح المستوطنين في قلب مدينة الخليل صلاحيات إدارة شؤونهم من خلال تشكيل هيئة أو بلدية، في خطوة أولى على طريق ضم البلدة القديمة من المدينة، والتحلل النهائي من بروتوكول الخليل وما يمنحه للجانب الفلسطيني من صلاحيات مدنية إدارية في المنطقة الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية (H2).

وفي هذا السياق، لا تزال الحالة الفلسطينية تفتقر إلى توفر متطلبات التحول نحو خيارات جديدة، عاجلاً أم آجلاً. بل يمكن القول إن الفترة المقبلة ربما تشهد مزيداً من الخلافات والصراعات الداخلية التي تبعد فرص إحداث حالة من النهوض الوطني، في ضوء استعصاء التقدم في ملف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، على الرغم من المبادرات العديدة التي نشطت قبل هبة الأقصى وبعدها، لتحقيق اختراق في ملف المصالحة. فالرئيس عباس يتمسك بشروطه المتمثلة في حل اللجنة الإدارية التي شكلتها "حماس" كحكومة ظل في قطاع غزة، وتمكين الحكومة من القيام بمهامها في قطاع غزة، والتوجه إلى انتخابات رئاسية وتشريعية، في مقابل تمسك "حماس" بموقفها المطالب بتحمل الحكومة مسؤولياتها أولاً كشرط لحل اللجنة الإدارية.

في هذه الأثناء، يواصل الرئيس تطبيق خطته للضغط على "حماس" وإجبارها على تسليم الحكم إلى السلطة، من خلال سلسلة من الإجراءات كالحسم من رواتب موظفي السلطة، وإحالة الآلاف من الموظفين، وخصوصاً في قطاعات حيوية كالتعليم والصحة، على التقاعد، ووقف تمويل توريد الوقود الإسرائيلي إلى قطاع غزة وصولاً إلى التهديد بالوصول إلى "صفر إنفاق" على القطاع. ولا يبدو أن "حماس" على استعداد للرضوخ لشروط الرئيس، إذ إنها تراهن على إمكان تحقيق انفراجة في علاقاتها مع مصر، بالاستفادة من تفاهماتها مع تيار محمد دحلان، تسمح بفتح معبر رفح أمام تنقل المسافرين على فترات متقاربة، وكذلك أمام الحركة التجارية بين مصر وقطاع غزة، بما يخفف الضغوط الاقتصادية على سكان القطاع، ويوفر لحركة "حماس" موارد مالية إضافية من عائدات الضرائب والجمارك. كما تراهن على إمكان إقامة علاقات مفتوحة مع عدة أطراف إقليمية، مثل قطر وتركيا وإيران من جهة، ومصر والإمارات من جهة أخرى، في إطار معادلة تبدو مستحيلة في ظل حالة الاستقطاب الناجمة عن استمرار الأزمة الخليجية.

وإلى جانب ذلك، نقلت وسائل إعلام أن التفاهمات بين القائد العام لحركة "حماس" في قطاع غزة يحيى

السنوار، والقيادي المفصول من حركة "فتح" محمد دحلان، أحدثت "شرخاً" في "حماس"، وتركت أثراً في تحالفاتها الإقليمية. ونقلت صحيفة "الحياة" اللندنية عن مصادر في الحركة أن رئيس مكتبها السياسي السابق خالد مشعل، المقيم في العاصمة القطرية، يعارض هذه التفاهات بشدة، وأن تياراً واسعاً في الحركة، يضم قياديين مقيمين في الدوحة، ومعهم بعض قياديين الحركة في الضفة الغربية، "يعارضون هذه التفاهات، ويعتقدون أنها تلحق ضرراً بتحالفاتهم الإقليمية". وبحسب المصادر ذاتها، عبّرت تركيا وقطر عن انزعاجهما من هذه التفاهات، كما أن "الدوحة سجلت اعتراضها على هذه التفاهات لدى قيادات الحركة في قطر، وجمدت الدعم المالي للحركة". وقد ظهرت الخلافات داخل "حماس" بعد زيارة وفد من قيادة الحركة في الضفة للرئيس عباس، والحديث عن التوصل إلى بعض التفاهات معه، منها إعادة رواتب أسرى محررين من الحركة كانت السلطة أوقفتها في وقت سابق (صحيفة "الحياة" اللندنية، ٢٠١٧/٩/٥).

وكانت قد قُدمت عدة مبادرات لإنهاء الانقسام وتفادي تعمّقه في اتجاه انفصال كامل بين الضفة والقطاع، وتضمّن معظمها عناصر متشابهة تنطلق من ضرورة تحقيق معادلة من الشراكة في إطار النظام السياسي الفلسطيني، عبر إنهاء سيطرة "حماس" الانفرادية على القطاع، وإنهاء هيمنة "فتح" على مؤسسات منظمة التحرير والسلطة. وفي هذا الإطار، وقّع أكثر من ١٢٠٠ شخصية ومؤسسة فلسطينية نداء عاجلاً طالب باتخاذ إجراءات فورية لوقف التدهور الجاري في الحالة الوطنية الفلسطينية، والتصدي لمخططات تصفية القضية الفلسطينية، وخطر تحوّل الانقسام إلى انفصال، من خلال عدة خطوات من أبرزها حل اللجنة الإدارية المشكلة من طرف حركة "حماس"، ووقف تطبيق خطة الرئيس إزاء قطاع غزة، وعدم اتخاذ خطوات جديدة تعزز الانقسام، مثل دعوة المجلس الوطني أو المجلس التشريعي إلى الانعقاد من دون اتفاق وطني، أو توسيع أو تعديل الحكومة أو اللجنة الإدارية، وتمكين الحكومة من العمل في الضفة والقطاع إلى حين الاتفاق على تشكيل حكومة وفاق وطني، أو حكومة وحدة وطنية (وكالة "وطن" للأخبار، ٢٠١٧/٦/٢٢).

وجاء توجه الرئيس إلى عقد جلسة للمجلس الوطني بصيغته القديمة في أيلول/سبتمبر قبل توجهه إلى الجمعية العامة ليزيد في الخلافات الداخلية، ولا سيما في ضوء عدم إمكان مشاركة حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي بصفتها فصيلين كباقي فصائل المنظمة في مثل هذا الاجتماع. فقد أخفق الرئيس في إقناع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير خلال اجتماعها في ٩ آب/أغسطس المنصرم بالموافقة على عقد المجلس، في ضوء عدم وجود حالة توافق بين أعضاء اللجنة، وخصوصاً ممثلي الفصائل الذين أكدوا ضرورة وجود توافق فلسطيني كامل يشمل أيضاً مشاركة "حماس" والجهاد الإسلامي في المجلس وفق اتفاق المصالحة وما توصلت إليه اللجنة التحضيرية لعقد المجلس خلال اجتماعها في بيروت مطلع العام الحالي (صحيفة "القدس العربي"، ٢٠١٧/٨/٢٤).

لذلك، اكتفت اللجنة التنفيذية بإصدار بيان يتحدث عن استمرار الاتصالات بشأن عقد المجلس، بخلاف ما كان يخطّط له بالاتفاق على تحديد موعد الاجتماع ومكانه. وعلى الرغم من مواصلة المشاورات مع بعض الفصائل عقب الاجتماع، فإن مصادر فلسطينية أكدت استمرار الخلافات بين فصائل المنظمة بشأن العديد من النقاط، في مقدمها مكان انعقاد المجلس، ومشاركة "حماس" والجهاد الإسلامي، ولا سيما في ضوء الخشية من أن يؤدي غياب التوافق على عقد المجلس ومقاطعة فصائل رئيسية له، مثل الجبهتين الشعبيتين والديمقراطية، إلى الطعن في شرعية عقد المجلس وتمثيل المنظمة للكل الفلسطيني، وتحويلها بدلاً من ذلك إلى طرف في الصراع الداخلي. ■